

Distr.: General
8 October 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم أن مجلس الأمن يعتزم أن يُجري، تحت رئاسة جنوب أفريقيا، مناقشة مفتوحة يوم الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن تحت عنوان ”سعيًا للنجاح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق الإنجازات في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)“. وبغية المساعدة في توجيه المناقشة بشأن هذا الموضوع، أعدت جنوب أفريقيا مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيري ماتجيبلا

الممثل الدائم والسفير

البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة
مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة التي سيعقدها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن
في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

١ - معلومات أساسية

١ - من المتوقع أن يعقد مجلس الأمن المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، تحت رئاسة جمهورية جنوب أفريقيا. وخلال المناقشة، سينظر المجلس في التقرير السنوي الذي أعده الأمين العام عن تنفيذ قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٢ - وستكون هذه المناقشة فرصة سانحة للوقوف على الإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة، فضلا عن التطورات المتوخاة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن استعدادا للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ ذلك القرار. وينبغي أن يراعى في هذا التقييم أيضا تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدراسة العالمية التي أجريت في عام ٢٠١٥ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٣ - وعلى مدى الأعوام التسعة عشر التي انقضت منذ اتخاذ القرار المذكور في عام ٢٠٠٠ والقرارات اللاحقة ذات الصلة (١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) و ٢٤٦٧ (٢٠١٩))، تم إحراز تقدم كبير في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتسلم هذه القرارات، ضمن أمور أخرى، باختلاف الأثر الذي تخلفه النزاعات المسلحة في النساء والفتيات، كما تسلم بالحاجة إلى إشراك المرأة بصورة مجدية في تسوية النزاعات ومنع نشوبها، وحفظ السلام، وبناء السلام. فقد ثبت أن مشاركة المرأة بصورة هادفة في جميع مجالات تسوية النزاعات ترتبط ارتباطا ملموسا بتحقيق نتائج أكثر فعالية واستدامة، وتعزيز الحماية والوقاية وتحقيق سلام أكثر استدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، قُدمت اقتراحات عملية من أجل تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك نظام الحصص والغايات المحددة (بالنسب المئوية) فيما يتعلق بالتمثيل والمشاركة.

٤ - وعلى الرغم من هذه القرارات الجديرة بالثناء، لا تزال هناك تحديات قائمة تعترض تحقيق المشاركة المجدية للمرأة في أنشطة السلام والأمن، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى القوانين التمييزية والعقبات المؤسسية والسلوكية والتنميط الجنساني، وعدم الاستقرار السياسي وتجاوزات حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح. وعلاوة على ذلك، لا تزال المرأة مهمشة أو تظل الأدوار المنوطة بها محدودة في مجال الإسهام والمشاركة في عمليات السلام، بما في ذلك في صياغة اتفاقات السلام وجهود الوساطة والتفاوض.

٥ - وتظل مشاركة المرأة في الأدوار المضطلع بها في إطار عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، داخل العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني في حالات النزاع، مشاركة محدودة أيضا على الرغم من اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي يدعو فيه مجلس الأمن إلى مضاعفة أعداد النساء في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس المقبلة. غير أنه من المشجع أن يكون الأمين العام قد أعد استراتيجية التكافؤ بين

الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨، التي تهدف إلى كفالة أن يكون العنصر النظامي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام متنوعا وشاملا للمرأة.

٦ - ولا تزال المرأة مستهدفة بأعمال العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب في حالات النزاع المسلح. وقد أُحرز تقدم كبير على مستوى مجلس الأمن في جهود التصدي لهذه الآفة كما يدل على ذلك إدراج عبارات عن مكافحة العنف الجنسي في جميع القرارات المتخذة في هذا الصدد بشأن مسائل تتصل ببلدان أو مواضيع محددة. وباتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، وكذلك قرارات المجلس الأخرى بشأن المرأة والسلام والأمن، يؤكد المجلس على أهمية تدابير المساءلة في معالجة العنف الجنسي في حالات النزاع، فضلا عن الحاجة إلى اتباع نهج يركز على الضحايا والناجين.

٧ - وتكتب وكالة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، فومزيلي ملامبو - نغوكا، في تصديرها للدراسة العالمية لعام ٢٠١٥ قائلة إنه "لا تزال هناك فجوة سحيقة بين طموح التزاماتنا والدعم الفعلي المقدم على الصعيدين السياسي والمالي. فنحن نواجه صعوبات جمة في سد الفجوة بين النية المعلنة لمقرري السياسات على الصعيد الدولي وواقع الإجراءات المحلية في العديد من أرجاء العالم حيث تمس الحاجة إلى القرار ١٣٢٥".

٨ - وقد تضمنت الدراسة العالمية لعام ٢٠١٥ تحديد الثغرات والتحديات، فضلا عن الاتجاهات المستجدة وأولويات العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أوردت توصيات مفصلة للاسترشاد بها في مواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٩ - وبناء على ما سبق، ينبغي أن يكون الهدف من المناقشة المفتوحة تعبئة العمل العالمي من أجل تنفيذ جميع جوانب الإطار المعياري الواسع النطاق الذي اعتمد بالفعل بشأن المرأة والسلام والأمن في هذا العام الأخير قبل حلول الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولذلك ينبغي أن ينصب التركيز على تنفيذ جميع القرارات المتخذة بشأن المرأة والسلام والأمن، فضلا عن التوصيات المفصلة في الدراسة العالمية لعام ٢٠١٥.

٢ - الموضوع

١٠ - يُقترح أن تركز المناقشة المفتوحة على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة في مجملها، مع إيلاء اهتمام خاص للأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار في عام ٢٠٢٠. وبالتالي، يُقترح أن يكون عنوان الموضوع كالتالي:

"سعيًا للنجاح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق الإنجازات في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)".

٣ - الهدف/التركيز

١١ - يتمثل الهدف الأسمى للمناقشة المفتوحة في مواصلة المباحثات بشأن التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وقياس التقدم المحرز وتحديد التحديات مع وضع استراتيجيات للتخفيف من حدتها.

١٢ - ومن بين الأهداف المحددة الأخرى ما يلي:

- (أ) التماس الإسهامات والتعليقات من الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين بشأن إحياء الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٢٠ وما تبذله من جهود في هذا الصدد؛
- (ب) إتاحة الفرصة للدول الأعضاء من أجل إعلان تعهداتها بتقديم التزامات جديدة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفذها بحلول الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛
- (ج) اعتماد وثيقة ختامية تيسر عمل مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعد عام ٢٠٢٠.

٤ - الأسئلة التوجيهية

١٣ - يتوخى من الأسئلة التالية، في جملة أمور أخرى، المساعدة في توجيه المناقشة:

- (أ) ما هو تقييم التنفيذ الحالي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إطار الركائز الأربع للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي: الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والإنعاش؟
- (ب) إلى أي مدى تم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدراسة العالمية لعام ٢٠١٥ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والجهات المعنية الأخرى؟
- (ج) ما هي التدابير الجديدة التي ينبغي أن يعتمدها مجلس الأمن لمواصلة النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؟
- (د) هل الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المطبقة حالياً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن استراتيجيات ناجحة؟ وما هي الثغرات التي تعترض عملية تنفيذ هذه الاستراتيجيات؟
- (هـ) ما هي السبل الكفيلة بضمان تصميم عمليات السلام بحيث تشمل جميع الشرائح المهمة في المجتمع، بما في ذلك المرأة؟
- (و) ما هي الأنشطة التي ينبغي أن يضطلع بها أصحاب المصلحة المعنيون من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٢٠؟
- (ز) ماذا ينبغي أن يكون الهدف الشامل للاحتفال بتلك الذكرى في عام ٢٠٢٠؟

٥ - النتائج المتوقعة

١٤ - من المتوقع أن يعتمد مجلس الأمن وثيقة ختامية تتضمن التزاماً سياسياً يؤكد من جديد أهمية تنفيذ القرارات المتخذة بشأن المرأة والسلام والأمن.